



معرف الكائن الرقمي للمقال: (DOI)10.54239/2319-023-002-008

مسألة التجنيد ودورها في تبعية إيالاتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية
خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر
-دراسة مقارنة-

**The Issue of Conscription and its Role in the Subordination
of the Regencies of Algeria and Tunisia to the Ottoman
Empire during the Eighteenth Century and the Beginning of
the Nineteenth Century
-A Comparative Study-**

ط.د/ أماني سعدالي *

جامعة محمد خيضر-بسكرة- / الجزائر

مخبر التغير الاجتماعي والعلاقات العامة في الجزائر

amani.saadali@univ-biskra.dz

د/ وافية نفطي

جامعة محمد خيضر-بسكرة- / الجزائر

مخبر دراسات في التاريخ والثقافة والمجتمع

ouafia.nafti@univ-biskra.dz

تاريخ القبول: 2024/10/29

تاريخ المراجعة: 2024/04/15

تاريخ الإرسال: 2024/08/05

الملخص:

تعتبر عملية تجنيد المتطوعين من مختلف أقاليم الدولة العثمانية لصالح إيالاتي الجزائر وتونس، من بين المظاهر المعبرة عن تبعية هاتين الإيالتين للدولة العلية، وخاصة الجزائر التي استمرت في ذلك حتى 1827م، وعليه فقد قامت هذه الدراسة بمعالجة دور عمليات التجنيد في تبعية إيالاتي الجزائر وتونس للباب العالي، فرغم ما شهدته تونس من

* ط.د/ أماني سعدالي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-



إصلاحات وما عاشته الجزائر من ظروف دولية صعبة، إلا أن كليهما لم يستطع تأسيس قاعدة عسكرية بمعزل عن الدولة العثمانية خلال تلك الفترة، أما هدف هذه الدراسة فهو التركيز على العلاقة العسكرية بين السلطة المركزية وهاته الأطراف التابعة لها في ظل تلك التغييرات، لا سيما وأن لكل منهما خصوصية تميزها عن الأخرى، وقد ركزت إشكالية الدراسة على كيفية مساهمة عمليات التجنيد في حفظ تبعية إيالتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية، من خلال تبيان طريقة التجنيد بكلتا الإيالتين من الأقاليم العثمانية، وإبراز دورها في استمرارية تبعيتهما للباب العالي، ومقارنتها استنادا لنمط الحكم العثماني بالإيالتين ولتكوين حكامهما، وقد أثمرت نتائج هذه العلمية، فكانت إحدى السياسات الداعمة لتبعية هاتين الإيالتين للباب العالي حتى بدايات القرن التاسع عشر، لمدى حاجتهما لها.

الكلمات المفتاحية: التجنيد؛ إيالة الجزائر؛ إيالة تونس؛ الدولة العثمانية؛ التبعية؛ الجيش الإنكشاري؛ القرن الثامن عشر؛ القرن التاسع عشر.

Abstract

The conscription of volunteers from various regions of the Ottoman Empire for Algeria and Tunisia reflects their dependence on the Ottoman Empire, especially Algeria, which continued this practice until 1827. This study examines the role of conscription in maintaining the subordination of the regencies of Algeria and Tunisia to the Ottoman Empire. Despite the reforms witnessed in Tunisia and the challenging international circumstances experienced by Algeria, both regencies were unable to establish a military base independent of the Ottoman Empire during that period. The aim of this study is to focus on the military relationship between the central authority and these dependent regencies amidst those changes, considering that each has its own unique characteristics. The study's problem revolves around how conscription contributed to preserving the dependence of the regencies of Algeria and Tunisia on the Ottoman Empire. This is done by explaining the conscription methods in both regencies from Ottoman regions, highlighting their role in maintaining their dependence on the Ottoman Empire, and comparing them based on the Ottoman governance model in the regencies and the composition of their rulers. The results of this study



have shown that conscription was one of the policies that supported the dependence of these regencies on the Ottoman Empire until the early 19th century, due to their need for it.

Keywords : conscription; algerian regency; tunisian regency; the Ottoman empire; subordination; the janissary army; eighteenth century; nineteenth century.

- مقدمة:

امتد الحكم العثماني إلى بلاد المغرب مع بدايات القرن السادس عشر، وتجلّى ذلك في عدة مظاهر لعل أهمها هو الدعم العسكري، والذي يعتبر أحد مسببات المد العثماني إلى المنطقة، وأهم أسس استمراره لمدة ثلاثة قرون، ومن بين أشكال هذا الدعم هو السماح للإيالات المغاربية على غرار الجزائر وتونس، بالتجنيد من مختلف أقاليم بلاد الأناضول، ورغم التغييرات التي طرأت على الحكم العثماني في هاتين الإيالتين خلال القرن الثامن عشر، إلا أن عملية التجنيد بقيت مستمرة والمتحكم الجوهرية في علاقة هذه الأخيرة بكل من الجزائر وتونس، رغم بعد المسافة بينهما.

والمعلوم أن هذه العلاقة كانت ترتبط بخصوصية كل إيالة على حدى، وينمط الحكم العثماني فيها، وعليه فتكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تبين لنا مدى تأثير عملية تجنيد المتطوعين من أقاليم الدولة العثمانية في تبعية كل من الجزائر وتونس خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، خاصة وأن هذه الفترة شهدت العديد من التغييرات على المستوى العلائقي بين مركز السلطة والأطراف، إلا أن حاجة الجزائر وتونس للدعم العثماني كانت من أهم عوامل استمرار التجنيد.

أما هدفنا من هذه الدراسة هو التركيز على العلاقة العسكرية بين الدولة العثمانية مع كل من الجزائر وتونس، خاصة بعد بروز بعض مظاهر الاستقلالية في طريقة الحكم، وكيفية تعامل السلطان مع الحكام، لاسيما وأن الجزائر كانت تمثل الحد الغربي للدولة العثمانية المجاور للقوى المسيحية، وتونس تخضع للحكم الأسري الوراثي، ما جعل السلطان يحافظ على تبعية هاتين الإيالتين عن طريق عمليات التجنيد، التي ظلت تشكل الرابط المشترك لحاجة هذه الأطراف لبعضها البعض.



موضوع عمليات التجنيد في هاتين الإيالتين، تناولته العديد من الدراسات في كل من الجزائر وتونس، كخليفة حماش في مقاله "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني" الذي نشر سنة 2003، وكذلك "التحديث العسكري في خطاب حمودة باشا الحسيني" للطفي بوعلي، الذي تم نشره سنة 2016، وإن تطرقا لموضوع التجنيد في كلتا الإيالتين خلال العهد العثماني، إلا أننا حاولنا في هذه الدراسة التركيز على خصوصية علاقة كل منهما بالسلطة المركزية، وتحليل العوامل المتحكمة فيها، ومقارنتها لفهم تأثير عمليات التجنيد هذه على تبعية كل إيالة للباب العالي.

إن البحث في موضوع عمليات التجنيد ودورها في تبعية إيالتي الجزائر وتونس إلى الدولة العثمانية خلال القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، فرض علينا طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن أن نثبت من خلال عمليات التجنيد من بلاد الأناضول أن هناك تبعية لكل من الجزائر وتونس للدولة العثمانية في الوقت الذي بدت بعض سمات الاستقلالية تظهر على حكام هاتين الإيالتين؟

وللإجابة على الإشكالية وجب علينا طرح جملة من التساؤلات الفرعية، والتي تمثلت فيما يلي: كيف كانت تتم عمليات التجنيد من بلاد الأناضول لصالح إيالتي الجزائر وتونس؟ وكيف ساهمت عمليات التجنيد في رسم العلاقة بين حكام هاتين الإيالتين والدولة العثمانية؟ وهل كان لعمليات التجنيد هذه أثر في سير هذه العلاقة واستمرارها؟ أم أن أثرها اختلف من إيالة إلى أخرى؟

ولدراسة مختلف جوانب هذا الموضوع اعتمدنا المنهج التاريخي اقتضاء لطبيعة البحث التي تركز على تتبع مسار عمليات التجنيد من بلاد الأناضول لصالح إيالتي الجزائر وتونس، والمنهج المقارن الذي اعتمدناه بالأساس لمقارنة العلاقة العسكرية العثمانية مع كلتا الإيالتين، وأثر التجنيد عليهما وعلى تبعيتهما لمركز السلطة.

1- التجنيد في إيالتي الجزائر وتونس:

كانت المهمة العسكرية والدور الدفاعي من أهم مظاهر التواجد العثماني في إيالتي الجزائر وتونس، ومثلما تولت الدولة العثمانية مهمة الدفاع عن هذه الإيالات المغربية؛



بتوفير العتاد والجنود استمرت هي الأخرى بدورها في الاعتماد العسكري عليها، باستمرار عمليات التجنيد من مختلف أقاليمها إلى نهاية القرن الثامن عشر، وكانت تمثل هذه أحد أهم مظاهر تبعية الإيالات المغاربية للدولة العثمانية، ومحور علاقاتها، رغم اختلاف درجة هذا الاعتماد العسكري بين الإيالتين، إلا أن تأثيره عليهما بدا واضح.

1-1- التجنيد في إيالة الجزائر:

تعد المؤسسة العسكرية من أهم القواعد التي قام عليها الحكم العثماني في الجزائر، فقد عانت البلاد قبل ذلك ومع بداية القرن السادس عشر من هجومات خارجية هددت كيانها (المدني، 1965: 80)، وكان لابد من توفير قوة كفيلة بحمايتها، وهو ما تحقق بعد إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، فسميت بأوجاق الغرب (هلايلي، 2007: 11)، وهو نفس المصطلح الذي يستعمل للدلالة على الفرق العسكرية في الجيش العثماني (Djevad Bey, 1882, p. 27)، وذلك لأن الجزائر كانت تعتبر وقتئذ دار جهاد، علاوة على هذا، فمع انضمام الجزائر للدولة العثمانية أرسل السلطان لخير الدين بربروس إلى جانب السيف والخلعة -كدليل على الإلحاق الرسمي للبلاد- حوالي 4000 جندي و2000 من قوات سلاح المدفعية، وانطلاقاً من ذلك أصبحت عملية التجنيد هذه تعد جزء من مظاهر التبعية للباب العالي واستمرت طيلة الحكم العثماني للجزائر (دراج، 2012: 231).

فالجزائر كانت بحاجة إلى قوة كفيلة بصد الهجمات الخارجية وتوفير الحماية، ما جعل عملية التجنيد تستمر رغم ما طرأ من تغييرات على الوضع السياسي للإيالة خلال العهد العثماني وعلى علاقتها بالسلطة المركزية (كشروود، 2007-208: 45)، كما كان الطابع العسكري المستمد من طبيعة الدولة العثمانية والذي يعتبر أهم ما يميز إيالة الجزائر طيلة الفترة الحديثة؛ أحد العوامل المساهمة في استمرار عملية التجنيد (هلايلي، 2007: 12)، إذ نجد أن السلطة العسكرية قد تقاسمت النفوذ مع السلطة السياسية، بل وتغلبت عليها في الكثير من الأحيان، فقد تولى العديد من جنود الإنكشارية حكم الإيالة وإدارتها سياسياً في فارة الأغاوات (Boyer, 1973, p. 164).



إضافة إلى ذلك فإن المجندين أنفسهم كانوا يفضلون المجيء إلى إيالة الجزائر، جراء ما يروج حولها من ثراء ومناصب عليا من طرف الوكلاء الجزائريين ببلاد الأناضول (De Paradis, 1898, pp. 57-58)، والذين كانوا يعينون خصيصا لهذه المهمة من قبل حكام الإيالة في بعض الأقاليم العثمانية كأزمير. والأكد أنه كلما كان عدد هؤلاء الوكلاء أكبر كلما سهلوا عملية تجنيد العساكر وإرسالهم إلى الجزائر، وبهذا الخصوص فقد كان الكثير منهم ما يرسلون الدايات طلبا للمساعدة، ومثال ذلك ما قام به مفتي الجزائر في أزمير خليل أفندي؛ الذي راسل الداى حسين سنة 1826م، وطالبه بإرسال ثلاثة عشر وكيل للمساعدة في تسيير عمليات التجنيد (وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 176).

كما كان الداى يهتم بمسألة التجنيد بشكل مباشر، فيرسل بعثات إلى مختلف المدن العثمانية لمساعدة هؤلاء الوكلاء في جلب المتطوعين، وهو ما قام به حسين داى سنة 1800م حيث أرسل بعثة بقيادة البلوكباشي إلى جزيرة رودس، وتمكنوا من تجنيد ما لا يقل عن 117 متطوع، وفي السنة نفسها أرسل بعثة أخرى إلى مدينة أزمير وعادت بحوالي 279 متطوع، والميزة الأساسية لهذه البعثات أنها كانت مكونة في غالب الأحيان من الإنكشارية الذين يملكون القدرة على إقناع المجندين الجدد المترددين في المجيء إلى الجزائر، كون هؤلاء الإنكشارية ذوي تجربة سابقة في الإيالة، وينقلون حقيقة أوضاعهم (Colombe, 1943, p. 173).

ويبدو أن حرص الدايات على عملية تجنيد؛ جعلهم يرسلون حتى أفراد من الإنكشارية على رأس البعثات؛ حتى ينقلوا للمتطوعين الجدد تجاربهم بأنفسهم ويتمكنوا من إقناعهم، كونهم يدركون جيدا طريقة تفكير المجندين وأهدافهم، كما أن إلحاح الداى على التجنيد بأي طريقة؛ له علاقة بمدى حاجة الإيالة لذلك، فقد عانت الجزائر قبل انضمامها للدولة العلية أو حتى بعد ذلك من الصراعات الخارجية وخاصة خلال القرن الثامن عشر (التلمساني، 2017: 134، 139)، هذا ما جعلها بحاجة دائمة إلى قوة عسكرية تفرض بها هيبتها الإقليمية وتدافع بها عن مجالها، فالموقع الذي احتلته إيالة الجزائر بقدر استراتيجيته إلى أنه كان معرض للكثير من الهجمات.



وفي ظل غياب القاعدة العسكرية المحلية التي لم يكن لها تقليد قديم بارز يعتمد عليه حتى الفترة الحديثة، وعدم قدرة حكام الإيالة على تشكيل قوة عسكرية من العناصر المحلية بنفس مواصفات ومؤهلات تلك الفترة؛ أو حتى بنفس مستوى الجند الإنكشاري - ودليل ذلك اعتمادها المباشر على التجنيد الخارجي -، ومن جهة أخرى؛ فالإيالة كانت تابعة للدولة العلية، وربما هذا ما جعل الحكام يستغلون الوضع لطلب المساعدات العسكرية بشكل دائم دون التفكير في إنشاء قوة محلية، إضافة إلى هذا، فرغم المنافسة القائمة بين الدايات من طائفة رياس البحر والإنكشارية وتهديد ذلك لحكمهم (غطاس، 2007: 56)، غير أنهم استمروا في عمليات التجنيد، دون إقامة أي إصلاح في الإيالة بإمكانه أن يبني قاعدة عسكرية من العناصر المحلية.

وبالعودة للحديث عن طريقة التجنيد من الدولة العثمانية، فقط كانت تتم من العديد من المدن الساحلية - كما ذكرنا في السابق - التي تمتلك فيها الإيالة مؤسسة تعرف بالخان، ويتولى إدارته الوكيل الذي يعرف أيضا باسم الباشدائي، إلى جانب عدد من الموظفين الذين يطلق عليهم الدائيات، بحيث تتمثل مهمتهم الأساسية في نصب الخيم لجمع المتطوعين وتوفير سبل الراحة لهم بالخان، وتنظيم عملية إرسالهم كمجندين في سفن إلى إيالة الجزائر، بعد أن يكتمل العدد المطلوب (حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830 (رسالة ماجستير)، 1988: 170).

يصور لنا فونتير دي بارادي Venture De Paradis خلال القرن الثامن عشر، وضع المجندين بعد وصولهم إلى مدينة الجزائر بصورة مخالفة عن تلك التي يقدمها الوكيل في الباب العالي للقيام بالتجنيد، حيث يذكر أنه فور وصولهم تمنح لهم ثياب، وتتمثل في قميص خشن وسروال وغطاء رأس وزوجا من الأحذية، بينما يقيمون في إحدى الثكنات الموجودة هناك، وتمنح لكل واحد منهم حصيرة، أما بخصوص الأسلحة فتمنح لكل جندي بندقية وزوج من المسدسات، أما راتب الإنكشارية، فإنه يبدأ من أربعة عشر موزونة مع الزيادة السنوية عدا الظروف الاستثنائية، فتزداد مرتباتهم في الأعياد وعند كسب بعض الحروب أو عند وصول بعض الدايات إلى سدة الحكم وإرسال الخلعة

السلطانية (De Paradis, 1898, pp. 57-58)، أو حتى عند ازدياد أولاد السلاطين (وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 93).

وهذا يتناقض مع ما يصوره لهم زملاؤهم ومع ما قيل لهم في بلاد الأناضول عن الجزائر، غير أنه ربما حسن استغلالهم لمناصبهم هو الذي يمكنهم من تحقيق الأرباح والوصول إلى المناصب العليا التي تمكن منها سابقهم، وإلى درجة المنافسة على الحكم، وبالفعل فبعد مرور سنوات على تواجدهم بالجزائر تمنح لهم امتيازات كبيرة تجعلهم مميزين وذوي مكانة أرقى في الغالب من أصحاب البلد أنفسهم فيعفون من الأداء الضريبي، وعندما يتدرجون في المناصب يعين من بينهم الداوي والباي وغيرهم من أصحاب المناصب العليا في الإيالة (Shaw, 1830, p. 183)، وقد وسعت امتيازاتهم إلى درجة امتلاكهم الأراضي في المناطق الداخلية والتي كانت حكرا فقط على السكان المحليين (Rinn, 1900, p. 15)، وهذا ما ولد لدى الكثير من الإنكشارية الشعور بالتعالي على جميع الفئات الموجودة بالجزائر، حتى أنهم كانوا يقدمون شكوى للسلطان في حال تدخل البعض في وظائفهم وكان السلطان يؤيدهم ويمنع كل ما يعرقل مهامهم (بيات و الشريف، 2017: 16).

أما عن تجنيد المتطوعين، فتشير الدراسات إلى أن هذه العملية كانت سريعة منذ بداية الحكم العثماني في الجزائر وأن أعدادهم في تزايد مستمر، فقدّر سنة 1533م بحوالي 700 جندي، وفي سنة 1551م أصبح عدد الجنود حوالي 6000 (الخلاصي، 2007: 109-110)، وفي مدينة الجزائر وحدها كان عددهم حوالي 4000 إنكشاري (De Haedo, 1998, p. 78)، أما في فترة الدايات فقد وصل عدد الإنكشارية ما بين 15.000 حتى 16.000 (Shaw, 1830, p. 182)، وهذا دليل على أهمية التجنيد من بلاد الأناضول في استمرارية الحكم العثماني بإيالة الجزائر، ومدى حرص الحكام عليه.

عملية التجنيد هذه لم تكن بطريقة عشوائية، بل تتم بتقبيد معلومات المجندين في سجل كبير، من الاسم وتاريخ وصولهم، بلدانهم التي أتوا منها، وحتى الثكنات التي مكثوا بها (De Paradis, 1898, p. 58)، وتتم في بعض الأحيان بطلب من الدايات وبترخيص من السلطان أو الصدر الأعظم، مثلما لاحظناه من خلال اطلاعنا على العديد



من المراسلات بين هذه الأطراف، كفرمان السلطان سليم إلى أعيان أزمير، والذي أمرهم بتحرير نفر من العساكر إلى إيالة الجزائر استجابة لطلب الداوي والممثل في أحد وكلائه هناك (وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 20).

أما في الفترات السابقة، وعلاوة على ذلك، كان يجلب بعض الباشوات عند قدومهم من الأستانة عدد من الجنود (Dan، 1648: 96)، وربما هذه كانت أحد العوامل المساعدة على تسهيل عملية التجنيد لصالح الإيالة الجزائرية عكس القرن الثامن عشر، فيبدو أنه عندما أصبح تعيينهم محلي (غطاس، 2007: 57)، لم يكن لديهم الاتصال المباشر مع الباب العالي بنفس السهولة التي كان عليها من قبل، ما جعلهم إلى جانب مراسلات السلطان والوكلاء بالدولة العثمانية، يرسلون كذلك سفن حربية إلى المشرق لجلب العدد الذي هم بحاجة من المجندين، خاصة إذا علمنا أن الجزائر قد دخلت في مرحلة مغايرة عن سابقتها على الصعيدين الداخلي والخارجي، فالتعيين المحلي للحكام أثر بلا شك على طبيعة العلاقة مع الباب العالي، وانعكس بطبيعة الحال على العلاقة العسكرية بين الطرفين، أما من الناحية الخارجية، شهد الحوض الغربي للمتوسط تفاعلات سياسية جديدة ساهمت في بروز قوى هددت النشاط البحري للإيالة والامتداد العثماني بالمنطقة (شالر، 1982: 58)، ما استدعى إلى ضرورة تزويد البلاد بأعداد كبيرة من الجند أكثر من أي وقت مضى.

وناهيك عن ذلك فإن عمليات التجنيد هذه كلفت الخزينة الجزائرية في فترة الدايات، جراء الهدايا التي يرسلونها للقائمين على هذه المهمة؛ لتوفير الأعداد اللازمة من الجنود (Colombe، 1943، pp. 175-176)، وهذا دليل واضح على أهمية الإنكشارية ودورهم في ثبات واستمرار التواجد العثماني بالجزائر، نظرا لما يوفره من أمن بالإيالة باعتبارهم القاعدة الدفاعية الأولى والوحيدة، فرغم الخسائر التي كانت تتكبدها الإيالة ورغم كل الصعوبات التي واجهها الداوي في حصوله على العساكر، إلا أنه استمر في التجنيد من بلاد الأناضول، وربما ذلك ما جعل علاقته بالدولة العثمانية تستمر على ذلك المنحى حتى نهاية العهد، وإلا كيف لهيئة سياسية ترغب في تأسيس حكم محلي،

وترفض كل ما يرسل من الباب العالي بهذا الشأن أن تبقى على ارتباط مع الدولة العثمانية فيما يخص أمنها، وتجعل أسس حماية البلاد مستوردة من خارجها؟ أما عن هؤلاء الجنود الذين كانوا يرسلون إلى الإيالة خلال القرن الثامن عشر، فلم يكونوا بنفس مستوى الجنود الأوائل (بن عثمان خوجة، 2005: 81)، ولم تتوفر فيهم الصفة العسكرية، بل كان أغلبهم من ذوي السوابق والفارين من العقاب في مواطنهم الأصلية، وتنعدم فيهم صفة الأمانة والأخلاق الحميدة (Shaw, 1830, p. 182)، والأکید أن هدفهم الأساسي من المجيء إلى الجزائر هو تحسين أوضاعهم، كون أن جلمهم كانوا من الفقراء (Colombe, 1943, pp. 177-178)، وعليه فإن الأداء الحربي للإيالة سيشهد تراجع، وحتى تجاربهم على المستوى الوظيفي والشخصي لن تكون بالشكل الذي كانت عليه تجارب سابقهم، وبالتالي عوضا عن أن يكونوا مصدر أمن ويسعون لإحلاله والحفاظ على استقرار البلاد، تصبح الإنكشارية هي مصدر للتمردات والمضايقات المحلية، وبالتالي تحيد عن الوظيفة الأساسية التي جُلبت لأجلها.

ليس هذا فحسب، بل حتى الوكلاء المسؤولين عن هذه المهمة لم يؤدوا عملهم بالشكل المطلوب، وكثيرا ما يتم تغييرهم، السبب الذي ساهم في عدم اكتسابهم للتجربة الكافية التي تمكنهم من مراعاة الشروط اللازمة لإنجاح عملية التجنيد بأقل تكلفة، كما شهدت العديد من المناطق نقص في الوكلاء أو تغافلهم عن أداء مهامهم لانشغالهم بالأعمال الثانوية قصد كسب الأموال أو تخليهم نهائيا على مهمة التجنيد والعودة إلى بلدانهم (سيدهم، 2016، : 41، 226-227)، فكل هذه الأسباب عرقلت عملية التجنيد، وساهمت في تراجع عدد المتطوعين، حيث بلغ عددهم خلال الفترة الممتدة من 1821-1830م حوالي 1473 متطوع بمعدل 163 جندي خلال السنة الواحدة، وهو جد ضئيل مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ عدد المجندين في الفترة السابقة لها والتي كانت أقل منها مدة، بحوالي 5034 متطوعا (حماش، 2003: 36).

والأكید أن هذا قد أثر على إيالة الجزائر خاصة على المستوى الخارجي؛ والمتعلق بعلاقتها مع مختلف الدول، وتحكّم في مسار الكثير منها، فلو كان بالإيالة العدد الكافي من الجند فالأكید أنها توجّه علاقاتها بما يخدم مصالحها وإن اضطرها ذلك الدخول في



حرب، كون قاعدتها العسكرية قوية من حيث العتاد والجند، أما نقص هذا الأخير فبلا شك سيمهد أمن الإيالة ويضطرها إلى تسيير علاقاتها الخارجية بالشكل الذي لا يهز أمنها ولا يضطرها إلى الدخول في صراعات.

1-2- التجنيد في إيالة تونس:

عرفت الإيالات المغاربية نمط عسكري واحد منذ بداية انضمامها للدولة العثمانية أواخر القرن السادس عشر، حيث كان الجيش الإنكشاري يمثل القاعدة الدفاعية بالإيالة التونسية شأنه شأن الجزائر، وكان تجنيدهم يتم بالأساس من مركز السلطة عن طريق مؤسسة الديوان التي تتولى قيادتها الطائفة العسكرية بتونس، ومن أهم مهامها الإشراف على التجنيد، واستمرت في ذلك إلى غاية القرن الثامن عشر، حيث حافظ الباي حسين بن علي تركي مؤسس الأسرة الحسينية على مهمتهم هذه؛ كما كلف القائمين عليها بتسجيل هؤلاء المجندين في السجلات الخاصة ومتابعة وترقياتهم بالإيالة منذ مجيئهم كمتطوعين إلى غاية استقالتهم (هويدي، 2009-2008: 52-53)، وقد كانت تتم عمليات التجنيد هذه من بلاد الأناضول كلما احتاجت الإيالة لذلك (Güler, 2004, p. 54).

استمر عدد الإنكشارية في تزايد بتونس إلى أن وصل في القرن التاسع عشر قرابة عشرة آلاف جندي (هويدي، 2009-2008، صفحة 55)، ورغم التغيرات التي طرأت على المؤسسة السياسية في تونس وبرزو حكم الأسر وتوارثه فيما بينهم (المستغانمي، 2023، صفحة 8)، إلا أن ذلك لم يمنع من استمرارية هؤلاء الحكام في التجنيد من بلاد الأناضول، إذ نجد أن مؤسس الأسرة الحسينية حسين بن علي التركي قد أبقى على التركيبة الأساسية للجيش ووسع من مهام عناصره بأن منحهم مهمة تدريب الجند الملتحق حديثا لما يملكون من خبرة ومهارات عسكرية (بن مصطفى، 2021: 46).

وفي السياق نفسه، نجد أن حمودة باشا الحسيني (1782-1814م) كان بدوره شغوف بالتجنيد، فبلغ عددهم سنة 1811م حوالي تسعة آلاف جندي (السميراني، 2017: 27)، وأصبح سنة 1814م قرابة أحد عشر ألف جندي (بن سلامة: 44)، ويرجع ذلك لعدة أسباب، أهمها تدعيم سياسته الداخلية والخارجية المبنية على حفظ أمن

الإيالة وحكمه بها قصد تمكنه من إحداث جملة من الإصلاحات، والتي لا يمكنه تحقيقها إلا بالتخلص من تسلط حكام الجزائر المفروض على تونس (الإمام، 1980: 191).

أما عن المناطق التي تعتبر مصدرا للتجنيد، فقد تمثلت في أقاليم بلاد الأناضول بالدرجة الأولى إلى جانب عدد من الجزر اليونانية والإيالات المشرقية (هويدي، 2008-2009: 55)، وكان هؤلاء المجندين يأتون إلى تونس في مجموعات صغيرة، بعد التنسيق بين مختلف الوكلاء التونسيين هناك والآغا بحسب حاجة الإيالة إلى ذلك، وكان يمنح لكل إنكشاري أربع مسدسات طويلة وخنجر وسيف، ولم يكن لهم لباس موحد يميزهم عن غيرهم (السميراني، 2017: 25، 27)، ويوزعون على حسب الثكنات بتونس الحاضرة والمهدية والمنستير وكاف والقيروان وغيرها (هويدي، 2008-2009: 56)، أما مهام الوكيل فتختص دائما في خدمة ورعاية شؤون الإيالة عن طريق مؤسسة الخان، وبما في ذلك تجنيد المتطوعين (عبيد، 1990: 133).

وقد كان للإنكشارية في تونس حرية ازدواجية النشاط، فإلى جانب الوظيفة العسكرية يسمح لهم بممارسة بعض النشاطات الحرفية التي تساعد على تحسين أوضاعهم مع ضرورة إعطاء الأولوية للعمل العسكري، وشأنهم شأن الإنكشارية في الجزائر، فقد كانوا يقبضون راتبهم كل شهرين، مع الحصول على زيادات بحسب رتبهم، وكانت لهم كذلك حرية اختيار مكان إقامتهم بالإيالة سواء في الثكنات المخصصة لهم أو بالمدينة، فما يهم هو ارتباطهم العسكري فقط (Bachrouh, 2012, p. 40).

والحال أنه لم يختلف الجنود العثمانيون في الإيالة التونسية عن أولئك المتواجدين في الجزائر، بل كانوا هم كذلك من أعراق مختلفة جندوا كمتطوعين في الجيش الإنكشاري للهروب من واقعهم المزري ببلدانهم، ومن أجل تحسين أوضاعهم، فلم تتوفر فيهم الشروط اللازمة للتجنيد؛ لكن حاجة الدولة العثمانية والإيالات التابعة لها للجنود مكنتهم من الضفر بهذه المهام، وما يبرر ذلك أن ترقية رتبهم في المناصب العسكرية بتونس لم تخضع بدورها إلى الخدمات المقدمة من طرف هؤلاء المجندين، بل



كانت تقوم على مبدأ الأقدمية، فبعد إقامتهم بالثكنة مدة ستة أشهر تتم ترقيةهم دون مراعاة وظائفهم أو حتى مهاراتهم العسكرية (Bachrouh, 2012, pp. 35-36, 39). إن المتتبع لطريقة الترقية الآلية بناء على الأقدمية، يتضح له أن فعالية الجيش الإنكشاري بالإيالة التونسية قد كانت شكلية ولا ترقى إلى مقارنته بجيوش مختلف القوى المتوسطية آنذاك، فلم يكن تنظيمهم مبني على الخطط العسكرية الحديثة، وأساليهم الحربية كانت جد تقليدية لا تتعدى مهاراتهم فيها استعمال السيف ببراعة فردية، وقد غاب التنسيق الجماعي والمنظم في حروبهم، وكانوا يختلفون عن إنكشارية مركز الدولة العثمانية الذين كوّنوا بالأساس للوظيفة العسكرية، كما عرفوا باستعلائهم عن أهالي الإيالة التونسية الذين كانوا يتحاشونهم لما بدا منهم من سرقة وتعدي وغيرها من الصفات الفاسدة، فحادوا عن وظيفتهم الأساسية وعن ما يجب أن يكونوا عليه عملا وخلقاً (السميراني، 2017: 25-26).

ورغم ذلك إلى أن المجندين تمكنوا من إبراز مكانتهم في الإيالة التونسية، إذ أصبحوا مصدر دعم لسلطة البايات خلال القرن الثامن عشر، فكل من يريد الحفاظ على حكمه يقرهم منه ويحسن إليهم؛ ومثال ذلك ما قام به علي باشا، حيث جعلهم القاعدة الأولى الداعمة لحكمه، ورفع مقابل ذلك من أجورهم وعزز مكانتهم، وإن بدى منهم أي حركة معارضة أو حتى الرغبة في اغتيال الحاكم، فلا يقوم بعزلهم أو قمعهم، بل يسعى إلى التقرب منهم وزيادة أجورهم، وهو ما قام به الباي حسين بن علي، حيث رفع أجور المجندين واهتم كذلك بمن يحال منهم إلى التقاعد (الشريف، 1999-200: 45-46)، فالواضح أن هؤلاء الحكام وخاصة في بدايات عهدهم لن يستطيعوا الدخول في صراعات مباشرة مع العساكر، فذلك سيكلفهم خسارة المنصب وحتى حياتهم، وهو ما يوحي بدوره إلى مدى فاعلية مؤسسة الجيش التي ظلت عناصرها في تزايد مع حكم كل باي.

ويبدو أن علاقة البايات بالإنكشارية شهدت نوع من التوتر نهاية القرن الثامن عشر، قام على إثرها الإنكشارية بالعديد من التمردات، وفرَّ على إثرها عدد كبير منهم خارج الإيالة سنة 1816م، فتراجعت قوة العناصر المتبقية ولم تُشهد لها فعالية كبيرة في

أحداث الإيالة ولا على مستوى مهامهم العسكرية، في الوقت الذي بدأت فيه فرق الزواوة تبرز وتحل محلهم، جراء إخلاص عناصرها لسلطة الباي، وأمام الإصلاحات الجديدة التي شهدتها الإيالة خلال القرن التاسع عشر، زادت من تضائل عددهم في تونس، والتي قضى عليها بدرجة أكبر التخلي النهائي عن الجيش الإنكشاري بإسطنبول سنة 1826م (Bachrouch, 2012, pp. 52-53)، والذي كان -بلا شك- أحد الأسباب المشجعة على تشكيل جيش محلي بتونس.

فلقد طرأت تحولات تدريجية على الجهاز العسكري بالدولة العثمانية، واستوعبت المؤسسة السياسية بتونس مجمل تلك التحولات التي اكتملت صورتها النهائية سنة 1826م -مثلما ذكرنا سابقا-، بتوقيف العمل بالجيش الإنكشاري (Bachrouch, 2012, p. 53)، والأكد أنه قد صاحبت هذه التحولات على مستوى السلطة المركزية نفس التداعيات بالأطراف التابعة لها ومن بينها تونس؛ التي أحدثت تعديلات جوهرية على عملية التجنيد بمقتضى مجريات الفترة، فصعّب الباي حسين (1835-1824م) طريقة التجنيد من لما أحدثه هؤلاء الإنكشارية من تمردات حادت عن المهمة الأساسية التي وجدوا لأجلها بتونس، كما قلل من عددهم حتى أصبح لا يتجاوز 2700 جندي وزاد من عدد المجندين محليا (السميراني، 2017: 43-44).

2- دور عملية التجنيد في تبعية إيالتي الجزائر وتونس للدولة العثمانية:

كان لعملية التجنيد دور بارز في تشكيل القاعدة العسكرية بالإيالات المغاربية، وفي حفظ استقرارها وأمن حدودها، بنفس درجة تبعيتها للدولة العثمانية على مدى ثلاثة قرون، ورغم ما شهده القرن الثامن عشر ببلاد المغرب ككل، من بروز مظاهر الاستقلالية، إلا أن عمليات التجنيد كانت بمثابة أداة فرض التبعية للدولة العثمانية وهذا ما سنتطرق له في هذا العنصر.

2-1- دور عملية التجنيد في تبعية الجزائر للدولة العثمانية:

منذ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية ظلت مظاهر تبعيتها لها قائمة، رغم التغييرات التي شهدتها الإيالة في نمط الحكم خلال القرن الثامن عشر، إلا أن ذلك لم يؤثر على مسار العلاقة بين الطرفين، ومن مظاهر هذه التبعية هي إرسال عساكر من

الباب العالي إلى الإيالة، قصد دعمها عسكرياً وحفظ أمنها (هلايلي، 2007: 11)، وقد كان للقوة العسكرية هذه أهمية كبيرة لدى دايات الجزائر، ورغم مطالبتهم بتعيين الحكام محلياً (غطاس، 2007: 57)، والذي يعتبر محاولة منهم لإبراز نوع من الاستقلالية على مستوى ممارسة سلطتهم بالإيالة، إلا أنهم استمروا في التجنيد (حماش، 2003: 36)، ويبدو أنهم لم يرغبوا في شرعنة "مبدأ المحلية" على المؤسسة العسكرية بالشكل الذي طبقوه على الجانب السياسي.

ومن دلائل استمرار التبعية هي حاجة حكام الجزائر الدائم للعساكر من الباب العالي، فبعد اطلاعنا على مجموعة من الوثائق الأرشيفية المحفوظة بالمكتبة الوطنية الجزائرية، والتي هي عبارة عن مراسلات بين الجزائر والدولة العثمانية، وجدنا عدد منها يخص طلب الدايات تجنيد العساكر من الباب العالي حتى نهايات العهد العثماني بالإيالة، ودليل ذلك رسالة الداي حسين إلى أحد وزراء الباب العالي سنوات الحصار الفرنسي على الجزائر، يخبره فيها بحاجته للتجنيد وأن العملية قد شهدت انقطاع بينما هم بحاجة لذلك استعداداً لصد الهجومات الفرنسية المتوقعة على البلاد (وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، وثيقة 381)، وهذا دليل على استمرارية العلاقة العسكرية الجزائرية-العثمانية في هذا الشق، وأن الإيالة كانت تعتمد أساساً على الجند الانكشاري في حفظ أمنها نهاية العهد العثماني بنفس الشكل الذي كانت عليه منذ بداية انضمامها لها.

مثلاً كان الدايات أو الوزراء يطلبون العساكر (سيدهم، 2016: 39)، كان رجال الدولة في الباب العالي يرأسلونهم رداً على قبول طلبهم، وهذا دليل على مدى أهمية ودقة هذه العملية بالنسبة للطرفين، ربما لأنها تتعلق بأحد مظاهر قوة الدولة ورموز أمنها، وكذلك مدى أهمية ذلك بالنسبة للسلطان والجزائر على المستوى العملي، أما عن حاجة الجزائريين إلى التجنيد فقد كانت ملحة، إذ نجد أنهم جندوا سنة 1824م حوالي 105 جندي وفي السنة الموالية تم تجنيد قرابة 110 عسكري، وهذا ما يشير إلى أهمية القوة العسكرية لدى الإيالة، ويعكس وضعها وما تعانيه من تأزم في علاقاتها الخارجية، ويشير كذلك إلى أسس الارتباط القائم بينها وبين السلطة المركزية، والحقيقة أن الباب العالي

بدوره كان يهتم بأمر الجزائر بهذا الخصوص، وقد تدخل السلطان لأكثر من مرة قصد تسهيل عملية التجنيد (وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 56، 123، 146، 20)، وذلك لإبقاء تبعية الجزائر للدولة العثمانية والمحافظة عليها من جهة، وللحفاظ على المد الجغرافي لدولته في الحوض الغربي للمتوسط من جهة أخرى.

فلو كان تشكيل المؤسسة العسكرية محليا، تماشيا والتعيين المحلي للحكام، فستصرف الإيالة بنوع من الاستقلالية التي تهدد المد العثماني بالحوض الغربي للمتوسط، أو أنها لن تكون بالشكل الذي يمكّنها من التماشي ومجريات الأحداث المتوسطة والتواكب مع القوى الدولية به، فتصعب عليها المواجهة العسكرية أو الصمود بمعزل عن الدولة العثمانية، وربما هذه واحدة من أهم الأسباب التي جعلت القاعدة العسكرية تستورد من خارج الإيالة، ومن تكوين عثماني بحسب الانتماء وليس الأصل، حتى تضمن به استمرار تبعية الجزائر لها، وإن وافق السلطان على الاكتفاء بتركية الحكام المعيّنين في الإيالة دون إرسال حكام من الباب العالي، فإن ثقل مكانة الجيش الإنكشاري في الجزائر وأهميته جعلته يبدو متكاملا داخل النظام السياسي وكأنه طرف في الحكم -وهذا ما يختلف فيه إنكشارية الجزائر عن أولئك المتواجدين بتونس-، والذي سيحد بلاك شك من النزعة الاستقلالية التي بدت واضحة على المؤسسة السياسية بقيادة الدايات، وذلك أن ولاء الانكشارية الأول يعود للسلطان وبالتالي هو المتحكم الأساسي في شؤون الإيالة على المستوى العسكري بدل السياسي.

علاوة على ذلك فهناك عدد من الإنكشارية وصلوا إلى حكم الإيالة خلال فترة الدايات (طوبال، 2021: 16-17)، وهذا ما يضمن للسلطان استمرارية تبعية الجزائر له، والواضح أن الإيالة نهاية القرن الثامن عشر كانت بحاجة ماسة للجيش، وهذا ما يمنح السلطان نوع من الأريحية، لأن ذلك سيكون سببا لحفاظ دايات الجزائر على علاقتهم وتبعيتهم بالباب العالي، لحاجتهم الدائمة للجيش، وهذا الرابط كان مهم جدا لدى السلطان، لدرجة أن بعض الدايات لا يتقيدون بأوامره في بعض الأحيان، غير أنهم فور إرسال طلب للسلطان لتسهيل عملية التجنيد فإنه يستجيب ويقدم لهم كل

التسهيلات، فخلال الحرب العثماني-اليونانية سنة 1826م انفصلت بعض السفن الجزائرية عن الأسطول العثماني؛ دون طلب إذن أو إعلام القبودان داريا بذلك، فراسل هذا الأخير السلطان محمود الثاني يشتكي من حركة رياس الجزائر هذه، واقترح عليه قطع التجنيد عن الإيالة كعقوبة لهم، غير أن السلطان رفض اقتراحه هذا، واكتفى بالنصح والتوجيه فقط (حماش، 2003:28).

في المقابل كان السلطان العثماني يعتمد في بعض الأحيان إلى انتهاج هذا الأسلوب، فيمنع التجنيد عن الجزائر في حال عدم الاستجابة لأوامره لتعارضها ومصالحهم، وفور الامتثال لمطالبه؛ يتراجع السلطان عن قراره هذا (وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 25)، واستناد لما سبق نستنتج أن السلطان يعتمد على مسألة التجنيد هذه للتحكم في الإيالة ومنع نشاط حكامها الرامي إلى تحقيق مبدأ استقلالية القرار في الجزائر، ويجعلها أداة عقاب إذ ما كانت تصرفات الدايات تتعارض ومطالبه وتؤثر على علاقاته الخارجية.

أما إذا كان أثر هذه التصرفات لا يمس سياسة الدولة العثمانية الخارجية؛ فإن السلطان لا يقطع التجنيد، ويكتفي فقط بالتوجيه، ومثال ذلك ما ذكرناه في السابق بخصوص انفصال السفن الجزائرية عن الأسطول العثماني في الحرب اليونانية، فلو أثر ذلك على مجريات الحرب؛ لكان موقف السلطان حزم، بنفس الشكل الذي بدى عليه عند اعتراض البحارة الجزائريين السفن التي تربطها معاهدات مع الدولة العثمانية فتدخله بقطع التجنيد (وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 25)، جاء خوفا من توجه علاقاته مع هذه الدول عن المنحى المعهود.

والواضح أن السلطان يدرك حجم أهمية التجنيد لدى ديات الجزائر، لذلك اعتمد هذه السياسة كأداة ضغط، غير أنه هو الآخر بحاجة إلى حماية امتداد رقعة دولته إلى هناك، وبالتالي لا يمكنه منع التجنيد عنها لمدى طويل، وهو ما يفسر مواقفه هذه الدالة على معاملته للإيالة بأنها تابعة له، غير أن تصرفات حكامها توجي برغبتهم في الاستقلال، لكن الأكيد أنهم لن يستطيعوا الاستمرار في ذلك دون دعم عسكري، ورغم هذا فإن السلطان كان يسمح للجزائريين بالتجنيد فور الاستجابة لطلباته، وليس هذا

فحسب، بل حتى بعد القضاء على الجيش الإنكشاري سنة 1826م وتأسيس للجيش الجديد الذي يعتمد على التجنيد في المواطن الأصلية، إلا أن السلطان محمود الثاني سمح باستمرارية عمليات التجنيد لصالح الجزائر (حماش، 1988: 179).

غير أن أعداد الجنود المرسلة في تلك الفترة، لم تعد تلبى حاجيات الإيالة العسكرية (هلايلي، 2007: 24)، التي صعب عليها التواكب وتطورات المرحلة في حوض المتوسطي، وكانت مسألة الاعتماد على حلول عسكرية مغايرة وتطوير بدائل أخرى أمرا تفرضه مقتضيات هذه المرحلة الجديدة، فحاجة الإيالة للعناصر العسكرية في ظل تناقص تلك المرسلة من الأناضول، سيُلزمها الاعتماد على العناصر المحلية كبديل -مثلا هو معمول به في تونس والذي سنتطرق له لاحقا-، غير أن هذه القاعدة المحلية لم تكن بنفس الميزة والقوة التي تحلّى بها الجيش الإنكشاري ولا الجيوش المعاصرة له، كون الدايات لم يستثمروا فيها من قبل ولم يسعوا إلى تشكيل قوة محلية وتطويرها (وولف، 2009: 397)، تحسبا لأي أمر قد يحل على الرابطة العسكرية بين الإيالة والباب العالي خاصة وأن المسافة بين الطرفين جد بعيدة وتخللها قوى معادية لهما.

فلماذا لم يعتمد الدايات على العناصر المحلية في صفوف الجيش أو لم يؤسسوا لجيش محلي قاعدي دائم فمستحدث له نمط ولاء خاص بهم كبديل للإنكشارية؟ -مثلا سنراه لاحقا في الإيالة التونسية- فربما لو كان هناك تكوين عسكري محلي، لكان عامل مهما آخر احتلال الجزائر، ولكانوا بأعداد كبيرة قاومت هذا الاحتلال، فالواقع أن الجيوش الفرنسية عند دخولها الجزائر سنة 1830م، لم تجد إلا أعداد قليلة من الإنكشارية موزعين على البايليكات ولا تتعدى 2500 إنكشاري، وأغلبها لا يصلح للحرب (وولف، 2009: 398).

الأكيد أن الدايات كانوا على دراية تامة بوضع الإيالة وحاجتها العسكرية وصعوبة التجنيد من بلاد الأناضول في تلك الفترة، فالواقع فرض عليهم الاعتماد على العنصر المحلي، غير أنّ عدم ثقتهم فيهم (وولف، 2009: 397)، ربما هو السبب الذي جعلهم لا يفكرون في تأسيس مشروع عسكري مدعّم بالقوى المحلية، إلى جانب تخوفهم من استغلال هؤلاء المجندين لعامل الانتماء الذي كان مغيبا لدى الإنكشارية والتأمر للتمرد



على الحكام والاستحواذ على السلطة (Dan، 1648: 96)، وربما إن شكّل الدايات هذا الجيش المحلي لرفض السلطان ذلك، كونه يعرقل تحكمه بالإيالة، فالمعلوم أن سلطته في تعيين الحكام أصبحت شكلية إلى حد ما خلال القرن الثامن عشر، وبقي الرابط الأساسي الذي يجعله يتحكم فيها هو التجنيد، وإن كان ذلك يعرقل طموح بعض الدايات؛ فالواضح أنه كان أهون عليهم من تشكيل قاعدة عسكرية محلية والبقاء تحت خشية انقلاهما.

فقوة رابطة الانتماء وتتصدى وتتغلب على أي قوة كانت، وعلى هذا الوضع استمر حكم الدايات بين التبعية محبرين للدولة العثمانية؛ خوفا من انقطاع عمليات التجنيد التي تعتبر أهم مورد للحفاظ على أمن البلاد، وبين عدم الاعتماد على العنصر المحلي في الجيش خشية التمرد وازاحة الحكم العثماني بالكامل، فبين هذا وذاك ضاعت رغبتهم في الاستقلالية، واكتفوا بالسعي إلى تحقيقها كلما سمحت لهم الفرصة.

ساهمت عملية التجنيد هذه في الحفاظ على تبعية الجزائر للدولة العثمانية، والتي حرص الطرفان على استمراريتها، فلا الدايات قادرون على حكم الإيالة والحفاظ عليها من دون قوة عسكرية، ولا السلطان بإمكانه التخلي عن الإيالة التي تمثل الحد الغربي لدولته والمجاورة للقوى المسيحية، وبالتالي مكنته عملية التجنيد هذه من حفظ أمن حدود دولته مثلما حفظت تبعية إيالة الجزائر له.

2-2- دور عملية التجنيد في تبعية تونس للدولة العثمانية:

شهدت الإيالة التونسية خلال القرن الثامن عشر تشابك مجموعة من الأحداث الداخلية والخارجية، ساهمت في بلورت السياسة التونسية، فكانت بداياتها قيام حكم الأسر واعتماده مبدأ توريث الحكم فيما بين أبناء الأسرة، وأحسن من جسد هذه التجربة هي الأسرة الحسينية، وقد سمح هذا الاستقرار السياسي بتوجه حكامها صوب الاهتمام بشؤون الإيالة؛ فتطافرت جهود تجاربهم في هذا الشق، وتوجت بتبنيمهم لأفكار إصلاحية اتسمت بالحدثة، وجعلت من الإيالة التونسية تسير على خطى القوى الكبرى آنذاك (الإمام، 2010: 14-15).

فاستدعت هذه الحركة الإصلاحية قيام مؤسسات ذات طابع تطبيقي وكداعم قاعدي لها، ونظرا لما ارتكبه الإنكشارية من فوضى وتمردات داخل الإيالة، كان لابد من إعادة النظر في تشكيلتهم، فقد أصبحوا مصدر تهديد بدل من كونهم أداة فرض أمن - شأنهم شأن إنكشارية الجزائر- (بن مصطفى، 344: 2021-345) وتدعيم الحركة الإصلاحية، فكانت -ربما- هذه أحد الأسباب التي جعلت البايات الحسينيين يحدثون تغييرات في مسألة التنظيم العسكري (إبراهيم، 2017: 83)، فمن يعتمد سياسة مفتوحة ذات طابع استقلالي؛ يسعى إلى تطوير أساليب حكمه وسياسته على الصاعدين الداخلي والخارجي، ويكون بحاجة إلى مؤسسة تساعد في تجسيد هذه المبادئ السياسية، وعلى أن تتمتع بالقوة والكفاءة بما يكفي لتطوير البلاد، وذلك بإحلال الأمن كقاعدة أولية والمحافظة عليه.

والحقيقة أن هذا ما كان يغيب عن الجيش الإنكشاري في تونس، ومن هنا جاء ربما قرار استبداله بقوة حديثة وعدم الاعتماد عليه بشكل أساسي، فلو يستمر البايات الحسينيون في ربط الترقيات العسكرية بمبدأ الأقدمية، فإن كل الشباب الفارين من أوضاعهم المتردية ببلاد الأناضول سيخضعون لترقيتين في السنة الواحدة بحسب القانون العسكري المعمول به لدى الإنكشارية، ويصلون أليا وبسهولة إلى أعلى المناصب في الجهاز العسكري (Bachrouch, 2012, p. 39)؛ الذي يخول لهم إدارة الشؤون السياسية، وهذا ما يتنافى بالتأكيد والوضع السياسي وأهم قاداته في تونس خلال القرن الثامن عشر، ويعرقل من نشاطهم الإصلاحي.

علاوة على ذلك، لم تكن علاقة بعض البايات الحسينيين بالإنكشارية مستقرة منذ البداية، بل يحكمها نوع من التوتر والحذر، فقد كانوا يخشون من تجمعاتهم، ويتحاشونهم خوفا من الاغتيال، بل إن البعض منهم لم يحضر حتى اجتماعات الجند، ولم يمنحهم الجرايات، بل يكلف الكاهية بتلك العملية، ولولا الترابط الحاصل بين مهامهم والدور السياسي للباي بالإيالة التونسية، ولولا حاجته لهم في حفظ الأمن وحفظ منصبه؛ لقضى عليهم، وهذا ما ميز علاقة مختلف البايات الحسينيين بالعساكر الإنكشارية (بن يوسف، 1998: 126).

ويبدو جليا من خلال هذا، أن لحكام تونس نزعة استقلالية، حيث أنهم يتعارضون مع كل من يهدد حكمهم واستقلالية سياستهم، فيعاملونه بمدى حاجتهم له تفاديا لأي مواجهة مباشرة قد تغير منحى العلاقة، كما أنهم يدركون حجم أهمية الإنكشارية في حفظ أمن الإيالة وحتى في استمرار حكمهم، فمن المنطقي أن يلتزموا الود والتقرب منهم، غير أنهم كانوا عكس ذلك، وهذا دليل على أنهم يرغبون في السيطرة الفردية على الإيالة دون وجود أي قوة توازيهم، وهذا بدوره ما يوحى برغبتهم في الاستقلال بالحكم وإخضاع كل الأطراف لممارسة هذه الاستقلالية بحرية أكثر، دون تردد أو خوف من أي جهة لها من القدرات ما يكفي لتنحيهم أو عرقلة مهامهم، مثل الصلاحيات التي كان يتمتع بها الإنكشارية (بوعلي، ، 2016: 68).

وبناء على هذا فقد كانت موافقة حكام الإيالة على طلب السلطان المتعلق بإنشاء جيش محلي، حجة للتخلص من تسلط المجندين من خارج الإيالة، إلى جانب ذلك، يعد تطبيق هذا القرار مظهر دال على التبعية للدولة العثمانية، وهنا نستنتج أنه رغم أن الحكم في تونس كان وراثيا ورغم تبينهم لنمط إصلاحي حديث، غير أنهم ظلوا تابعين للدولة العثمانية، وكان الشق العسكري خير دليل على ذلك، فقد وقَّفوا التجنيد التقليدي بطلب من السلطان، كما اعتمدوا على الجيش المستحدث تطبيقا لما أقرته السياسة العثمانية -عكس إيالة الجزائر التي استمرت في التجنيد من الباب العالي-، وحتى لا يكون هذا الجيش مستقلا كون أغلب عناصره محلية؛ نجد أن حسين باي (1835-1824م) قد وَّحد الزي العسكري والدولة العثمانية، وظل مصرا على موافقتها بهذا الخصوص (بوعلي، 2021: 49-50).

ومن المعروف لدى الباحثين أن مسيرة التحديث التي عرفتها تونس، تمت بإشراف مباشر من المؤسسة السياسية، بتسخير السياسات الداخلية والخارجية لدعم ذلك، غير أنه لما تعلق الأمر بالجانب العسكري ظلت على ارتباط بالباب العالي، ولم تطبق أفكار إصلاحية خارجة عن الإطار العثماني، بل حتى بخصوص التدريبات العسكرية فقد كانت تجهز فرق محلية وتبعث بها إلى إسطنبول لتدريبها من طرف الضباط العثمانيين (بوعلي، 2021: 50)، فقد عمد البايات الحسينيون العمل بهذا الشكل، وبدلا



من أن تكون أغلب عناصر جيشهم مجندة من بلاد الأناضول، فلتتدرب العناصر المحلية على النمط العسكري العثماني، ولتكون تركيبة المؤسسة العسكرية بتونس على الطراز العثماني كدليل على استمرار تبعية الإيالة للدولة العثمانية.

رغم اعتماد البايات على الجيش المحلي، إلا أن ذلك لم يقص الجند العثماني من صفوفهم، فقد كان عدد منهم بفرقة الخيالة على عهد أحمد باي (بنبلغيث، 1955: 50)، وقد سبقه في ذلك الباي حسين والذي رغم قرب فترة حكمه من تمردات الإنكشارية، إلا أنه ضم عدد منهم إلى جيشه (بوعلي، 2021: 52)، وقد كان بإمكانه التخلي نهائيا عنهم خاصة بعد توقيف العمل بالجيش الإنكشاري في الدولة العثمانية ذاتها، وبعد مطالبة هذه الأخيرة بايات تونس باستحداث جيش محلي، غير أن الباي حسين لم يرغب في إقصائهم من العمل العسكري، ربما كونهم المؤسسة التقليدية التي اعتاد الحكام على العمل بها، وأنهم أهم ما يربط الإيالة بالدولة العثمانية.

غير أن التفوق الذي أبانت عنه الإيالة التونسية في المجال الإصلاح، فرض تعديل العلاقة التقليدية القائمة بينها وبين الدولة العثمانية، وخاصة في المجال العسكري، فلم يبق الترابط بينهما بنفس الشكل الذي كان عليه في البداية، ورغم بروز المظاهر الإصلاحية التي جاء بها بعض البايات والتي خرجت -نوع ما- عن النسق العسكري العثماني، إذ نجد أن أحمد باي في إطار تدعيم الإصلاحات العسكرية وتزويد الجيش بكفاءات عالية، أسس المدرسة الحربية بباردو سنة 1840م على الطراز الأوروبي (الإمام، التفكير الإصلاحي في تونس، 2010: 169)، وهي السنة نفسها التي تحصل فيها على لقب المشير من الباب العالي (إبراهيم، 2017: 86)، فلو لم يكن ذلك برغبة من السلطان لما أرسل له هذا اللقب العسكري، بل إنما هذا يدل على موافقة السلطان على كل مشاريع أحمد باي.

ربما صحيح أن مشاريع أحمد باي لا تتوافق والتحديث العسكري المعتمد من طرف الدولة العثمانية، وأنها تميل في الغالب إلى الطابع الأوروبي، لكن موافقة السلطان عليها -المتجسدة في إرساله للقب المشير للباي- جاءت كون هذه الإصلاحات الأكثر تماشيا والقوى المتوسطة والأكثر نفعا لتونس من غيرها، فهذه المرحلة كانت تستدعي العمل

وفق مجريات الأحداث المتوسطة وتفاديا لتكرار التجربة الجزائرية -التي خرجت عن النفوذ العثماني-، بل أصبح السلطان يعمل كل ما بوسعه للمحافظة على ما تبقى من ممتلكاته في الحوض الغربي للمتوسط، وبالتالي فإن خروج التجربة العسكرية التونسية عن الإطار العثماني لا تعني بالضرورة استقلالية حكامها عن الباب العالي، بل هي بالعكس محاولة منهم لإبقاء الحكم العثماني بها بتقويته أكثر.

ومن خلال ما طرحناه بشأن عمليات التجنيد بكل من الجزائر وتونس، نستنتج أنها كانت متشابهة حد التطابق، في كيفية اختيارهم وجلبهم، غير أن واقع كل إيالة وطبيعة الحكم العثماني فيها هي من أحدثت الفرق في تحديد دور وفعالية الفرق الإنكشارية هناك، فبدى دورها أقل بتونس التي أسست قاعدة حكم وراثية واستمرت في العمل بها متبينة لفكر إصلاحي لم تظهر فيه فعالية واضحة للإنكشارية، ودليل ذلك استبدالهم بالجيش المحلي -كما ذكرنا في السابق-، عكس الجزائر التي كانت تشكل القاعدة الدفاعية لحدود الدولة العثمانية الغربية فكانت بحاجة للفرق الإنكشارية، وكان لهذه الأخيرة بها دور جوهري في حفظ أمن الإيالة وتسييرها حتى سياسيا.

3- أثر سياسة التجنيد على علاقة إيالتي الجزائر وتونس بالدولة العثمانية:

كان لسياسة التجنيد دور في تقوية البنية العسكرية لإيالتي الجزائر وتونس طيلة الحكم العثماني بهما، ورغم ما تخللته عمليات التجنيد من عراقيل وما كان بها من نقائص؛ إلا أنها ساهمت في حفظ أمن الإيالتين داخليا وحماية حدودهما خارجيا، كما كان لها دور في تثبيت واستمرارية الحكم العثماني (الأرقش، الأرقش، و بن طاهر، 2003: 143)، خاصة وأنهما يبعدان عن مركز الدولة ويمثلان حدها الغربي المجاور للقوى المسيحية (بن مصطفى، 2021: 13)، إلى جانب هذا، فالأكيد أنه كان كذلك لعمليات التجنيد هذه؛ دور في تحديد علاقة كل من هاتين الإيالتين بالباب العالي.

ومن خلال ما استعرضناه عن عمليات التجنيد في أجزاء هذه الدراسة، وجدنا أنه رغم اشتراك كل من إيالتي الجزائر وتونس في طبيعة الحكم، ورغم تقاسمهما لنفس الظروف الخارجية، وأن كلاهما اعتمد على نمط التجنيد هذا حتى مراحل متقدمة من الحكم العثماني به (الأرقش، الأرقش، و بن طاهر، 2003: 159)، إلا أن ما يلاحظ هو

اختلاف أثر عمليات التجنيد على كلاهما، وهذا راجع -حسب تقديرنا- إلى عدة أسباب؛ بعضها محلية والأخرى خارجية.

بداية لابد من الحديث على نظام الحكم العثماني في كل من الإيالتين كعامل تمييزي، فالجزائر تم إلحاقها بالدولة العثمانية بناء على طلب الاستنجاد والحماية، وهذا أحد أهم دوافع المد العثماني إلى هناك، وقد استمرت هذه الصبغة العسكرية في مفاهيم الحكم العثماني بالجزائر، إذ أن حكامها كانوا إما من الجيش البري أو البحري (شالر، 1982: 40-42)، وذلك نظرا لأهمية القاعدة العسكرية في تسيير شؤونها ورسم جوهر سياستها.

ويعتبر ذلك أمرا طبيعيا نظرا لموقع الجزائر، والذي كان يفرض طبيعة الحكم هذه، إذ كانت تتعرض للتحرشات النصرانية (الخلاصي، 2007: 99)، فالثقل العسكري المفروض عليها لم يكن صدفة، بل هو واقع فرضته الظرفية المتوسطة، وتماشى مع وضع الدولة العثمانية، التي كان تأسيسها عسكريا، فحققت تفوق كبير في هذا الشأن على مدى تاريخها، وطبعت الجزائر بهذه الصبغة التي استمرت معها حتى نهاية العهد العثماني (هلايلي، 2007: 11-12).

أما تونس فرغم تبعيتها للدولة العثمانية، واعتمادها عليها في الشأن العسكري، غير أن أسلوب الحكم فيها كان وراثيا في الأسرة الحسينية، والتي تعود فترة تواجدهم بها منذ قدوم جدهم علي التركي سنة 1650م (بن مصطفى، 2021: 39، 42)، بمعنى أن أغلب باياتها ذوي تنشئة محلية، ويبدو أن لهم قاعدة حكم ذات طابع بنائي ووفق نسق واحد، فقد عملوا على إحياء تقاليد سياسية قديمة اعتادت عليها الإيالة التونسية منذ العهد الحفصي (الأرقش، الأرقش، و بن طاهر، 2003: 51).

علاوة على ذلك فإن تكوين هؤلاء البايات لم يكن عسكري بنفس الشكل الذي كان عليه أغلب حكام الدولة العثمانية، بل نشأوا في بلاط الحكم وتولوا وظائف سياسية منذ صغرهم (إبراهيم، 2017: 29)، لذلك فقد ركزوا نشاطهم على خدمة الإيالة باستغلال المعطيات المحلية والعلاقات الدبلوماسية، فتولدت لديهم أفكار إصلاحية منذ عهد حمودة باشا، مستمدة من واقع ونقائص الإيالة، وركزت بداياتها على الاهتمام

بالوضع التعليمي وإصلاحه، وامتدت هذه الحركة الإصلاحية لتشمل ميادين شتى حسب حاجة الإيالة إليه، وانتهت بتبني العديد من البايات لهذه الأفكار الإصلاحية وتطبيقها بشكل متكامل ومتناسق من مرحلة إلى أخرى، لتتبلور في الأخير في شكل مؤسسات نهضت بالإيالة التونسية وصنفتها في مصاف القوى الكبرى آنذاك (الإمام ، ، 2010: 14-15).

وبهذا لم تعد تونس بحاجة إلى الدولة العثمانية بنفس درجة الجزائر، التي لم يكن لها بديل إصلاحي محلي مثل تونس، ولو كان ذلك لتوقف الدايات عن التجنيد من الأقاليم العثمانية؛ بعدما ألغت هذه الأخيرة العمل بالإنكشارية (حماش، 1988: 179)، واعتمدوا على الفرقة المحلية، غير أنه ولعدم توفر ركيزة عسكرية قوية، وانعدام ثقة الحكام فيمن وجد من فرق محلية (وولف، 2009: 397)، استمرت حاجتهم للدولة العثمانية، عكس تونس التي كانت تدعم القاعدة الحربية الخاصة بالإيالة بالعناصر المحلية، ولم تركز اعتمادها على الإنكشارية (السميراني، 2017: 45).

أما بالحديث عن تكوين الدايات فقد كان عسكري (هلايلي، 2007: 11)؛ وبالتالي لن يرضوا إلا بمن يشاركهم نفس التكوين والتوجه كمجندين، فقد كان لطبيعة نظام الحكم هذه ولتكوين هؤلاء الحكام دور جوهري في عمليات التجنيد والعلاقة العسكرية لهذه الإيالات مع الدولة العثمانية، علاوة على ذلك فقد كان الدايات يولون أهمية كبيرة لهذه العملية، فيتولونها بأنفسهم (وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 1390، الملف 1، الوثيقة 381)، في المقابل نجد أن تسييرها في الإيالة التونسية كان من اختصاص الديوان ودون تدخل من الباي (هويدي، 2008-2009: 52).

والحقيقة أنه رغم الدور الذي لعبه إنكشارية الإيالة التونسية على المستوى السياسي، حيث كان البايات يحسنون لهم للحفاظ على حكمهم (الشريف، 1999-2000: 45-46)، غير أنه لما سمحت لهم الفرصة بالتخلي عنهم؛ وتكوين جيش نظامي جديد استغلوها استنادا على الحركة الإصلاحية التي شهدتها تونس والتي مست الجانب العسكري كذلك (السميراني، 2017: 60)، وهذا ما يوحي بأن تبعيتهم وعلاقتهم مع الدولة العثمانية لم تكن بنفس درجة الجزائر.



وحتى السلطان العثماني، فقد وافق على استمرارية تجنيد الجزائر من خارج الإيالة رغم تخليه عن الجيش الإنكشاري (حماش، 1988: 179)، وكان يعرقل نشاط الدايات بمنع التجنيد عنهم في حال ما عارضوه (وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 25)، فقد كان يدرك مدى أهمية التجنيد بالنسبة لهم، ومن خلاله يضمن استمرار تبعيتهم له، أما تونس فرغم تطبيق باياتها لفكرة الإصلاحات والتي يعد جزء منها مستوحى من الحضارة الغربية، إلا أنه لم يرفضها، رغم حجم تأثيرها على الإيالة، ودليل ذلك استمراريتهما وإحداثها لتغييرات عديدة (الإمام، 2010: 38، 105)، وربما السبب في تركيزه على الجزائر يعود لكونها حدودية ومجاورة لقوى لها علاقات عدائية مع الدولة العثمانية -مثلما ذكرنا سابقا-، فربما لو تضيع منه الجزائر فسيبدأ حكمه يتقلص في الحوض الغربي للمتوسط، لذلك فقد كان اهتمام السلطان بتبعية الجزائر له وبقاعدتها الحربية مماثلا لاهتمام داياته.

- خاتمة:

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- كان لعمليات تجنيد المتطوعين دور بارز في ربط كل من الجزائر وتونس بالدولة العثمانية، وذلك لحاجتهما بها في ظل غياب قاعدة عسكرية محلية من شأنها تعويض الجيش الإنكشاري ومجاعة التطورات الإقليمية والدولية التي شهدتها الحوض الغربي للمتوسط نهايات القرن الثامن عشر.

- بعد عرض ومقارنة عمليات تجنيد المتطوعين من أقاليم الدولة العثمانية لإيالاتي الجزائر وتونس، يتبين وجود تشابه كبير بينهما في التخطيط للعملية وكيفية التجنيد، غير أنهما يختلفان في أن تونس لم تكن بحاجة إلى التجنيد بنفس درجة الجزائر، وذلك أن البايات الحسينيين أسسوا لمشروع إصلاحي متكامل، من شأنه النهوض بالبلاد وتقويتها في شتى الميادين ومن بينها الميدان العسكري، بتأسيسهم لجيش محلي.

- ارتبطت عمليات التجنيد بثلاثة عوامل فاعلة في تحديدها، وهي مدى حاجة الإيالاتين لذلك، ومقابلته بعلاقة حكاهم مع الباب العالي، وبمدى توفر المتطوعين.

- تختلف السياسة العسكرية التي انتهجها سلاطين الدولة العثمانية مع الجزائر عن تلك التي طبقوها في تونس، فقد شددوا الحرص على تبعية الجزائر العسكرية لهم حتى سنة 1830م، بينما شهدت تونس نوع من الحرية في تشكيل جيش محلي وتبني إصلاحات ذات طابع غربي، دون تدخل عثماني بشكل بارز.

- رغم اشتراك الإيالة الجزائرية والتونسية في القرب الجغرافي فيما بينهما والبعد عن مركز السلطة في اسطنبول، إلا أن طبيعة حكمهما ومظاهر تبعيتهما للباب العالي، تختلف حد التناقض، وخاصة في المجال العسكري، فبينما سمحت السلطات العثمانية للحسينيين في تونس بتشكيل قاعدة عسكرية محلية، منعت الجزائر من ذلك، ورخصت لهم استمرارية العمل بتجنيد المتطوعين رغم تخلي الباب العالي عن العمل بالجيش الإنكشاري، وتبقى هذه المسألة وغيرها في هذا الشق بحاجة إلى دراسة وتفسير أعمق.

- قائمة المصادر والمراجع

- 1- إبراهيم حسين جبار. (2017). إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 2- التلمساني محمد بن رقية. (2017). الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها الجنود الكفرة. جيجل: أوراق ثقافية للنشر والتوزيع.
- 3- الخلاصي علي. (2007). الجيش الجزائري في العصر الحديث. الجزائر: دار الحضارة.
- 4- إمام رشاد. (1980). سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 (رسالة دكتوراه في الفلسفة). بيروت: الجامعة الأمريكية.
- 5- إمام رشاد. (2010). التفكير الإصلاحي في تونس. تونس: دار سحنون.
- 6- أحمد توفيق المدني. (1965). حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 7- الأرقش دلندة، الأرقش عبد الحميد، وبن طاهر جمال. (2003). المغرب العربي الحديث من خلال المصادر. تونس: مركز النشر الجامعي ميدياكوم.
- 8- بن سلامة الطيب. (بلا تاريخ). العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد (مخطوط رقم 18618). تونس: دار الكتب الوطنية.



- 9- بن عثمان خوجة حمدان. (2005). المرأة. (محمد العربي الزبيري، المترجمون) الجزائر: منشورات ANEP.
- 10- بن يوسف الصغير. (1998). المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي (المجلد 1). تونس: المطبعة العصرية.
- 11- بنبلغيث الشيباني. (1955). الجيش التونسي في عهد محمد الصادق. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- 12- بوعلي لطفي. (ديسمبر، 2016). "التحديث العسكري في خطاب حمودة باشا الحسيني". المجلة التونسية للتاريخ العسكري (6)، الصفحات 65-74.
- 13- بوعلي لطفي. (ديسمبر، 2021). "بنية التشكيلات العسكرية المستحدثة في تونس بين 1830 م 1837". المجلة التاريخية التونسية للتاريخ العسكري (11)، الصفحات 49-60.
- 14- جون ب. وولف. (2009). الجزائر وأوروبا 1830-1500. (أبو القاسم سعد الله، المترجمون) الجزائر: عالم المعرفة.
- 15- حسان كشرود. (2007-2008). رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830 (مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري.
- 16- حسين جبار إبراهيم. (2017). إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 17- حماش خليفة. (1988). العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830 (رسالة ماجستير). مصر: جامعة الاسكندرية.
- 18- حماش خليفة. (مارس، 2003). "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني". مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2(1)، 27-46. جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر.
- 19- حمدان بن عثمان خوجة. (2005). المرأة. (محمد العربي الزبيري، المترجمون) الجزائر: منشورات ANEP.
- 20- حنفي هلايلي. (2007). بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني. عين مليلة: دار الهدى.



- 21- خليفة حماش. (1988). العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830 (رسالة ماجستير). مصر: جامعة الاسكندرية.
- 22- خليفة حماش. (مارس، 2003). "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني". مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2(1)، 27-46. جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر.
- 23- دراج محمد. (2012). الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543. الجزائر: الأصاله للنشر والتوزيع.
- 24- دلندة الأرقش، عبد الحميد الأرقش، و جمال بن طاهر. (2003). المغرب العربي الحديث من خلال المصادر. تونس: مركز النشر الجامعي ميدياكوم.
- 25- رشاد الإمام. (2010). التفكير الإصلاحي في تونس. تونس: دار سحنون.
- 26- رشاد الإمام. (1980). سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 (رسالة دكتوراه في الفلسفة). بيروت: الجامعة الأمريكية.
- 27- سلوى هويدي. (2008-2009). أعوان الدولة 1735-1814 (أطروحة دكتوراه). جامعة تونس الأولى.
- 28- السميرواني محجوب. (2017). الجيش التونسي (1831-1881) رافد نهضة وإصلاح. تونس: منشورات سوتيميديا.
- 29- سيدهم فاطمة الزهراء. (2016). علاقة دايات الجزائر بالدولة العثمانية. الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر.
- 30- شالر ويليام. (1982). مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816-1824. (إسماعيل العربي، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.
- 31- الشريف محمد الهادي. (1999-2000). القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814 (أطروحة دكتوراه). تونس: جامعة تونس الأولى.
- 32- الشيباني بنبلغيث. (1955). الجيش التونسي في عهد محمد الصادق. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- 33- الصغير بن يوسف. (1998). المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي (المجلد 1). تونس: المطبعة العصرية.



- 34- طوبال نجوى. (ماي، 2021). "واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات (1710-1830) -مقارنة إحصائية-". مجلة دراسات وأبحاث، 13(2)، الصفحات 10-22.
- 35- الطيب بن سلامة. (بلا تاريخ). العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد (مخطوط رقم 18618). تونس: دار الكتب الوطنية.
- 36- عائشة غطاس. (2007). الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- 37- عبيد منير. (1990). دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881 (أطروحة دكتوراه). جامعة تونس الأولى، .
- 38- علي الخلاصي. (2007). الجيش الجزائري في العصر الحديث. الجزائر: دار الحضارة.
- 39- غطاس عائشة. (2007). الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- 40- فاضل بيات ، و محمد صالح الشريف. (2017). الجزائر في الوثائق العثمانية.. (، المترجمون) الجزائر: دار الوراق للدراسات والنشر.
- 41- فاطمة الزهراء سيدهم. (2016). علاقة دايات الجزائر بالدولة العثمانية. الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر.
- 42- كشرود حسان. (2007-2008). رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830 (مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري.
- 43- لطفي بوعلي. (ديسمبر، 2016). "التحديث العسكري في خطاب حمودة باشا الحسيني". المجلة التونسية للتاريخ العسكري (6)، الصفحات 65-74.
- 44- لطفي بوعلي. (ديسمبر، 2021). "بنية التشكيلات العسكرية المستحدثة في تونس بين 1830 م 1837". المجلة التاريخية التونسية للتاريخ العسكري (11)، الصفحات 49-60.
- 45- محجوب السميواني. (2017). الجيش التونسي (1831-1881) رافد نهضة وإصلاح. تونس: منشورات سوتيميديا،.
- 46- محمد الهادي الشريف. (1999-2000). القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814 (أطروحة دكتوراه). تونس: جامعة تونس الأولى.



- 47- محمد بن رقية التلمساني. (2017). الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها الجنود الكفرة. جيجل: أوراق ثقافية للنشر والتوزيع.
- 48- محمد دراج. (2012). الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة ببروس 1512-1543. الجزائر: الأصاله للنشر والتوزيع.
- 49- محمد صالح بن مصطفى. (2021). العثمانيون في تونس 1505-1957 (الإصدار 2). تونس: دار نقوش عربية.
- 50- محمد فوزي المستغاني. (2023). بلاط باردو زمن حمودة باشا 1782-1814. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 51- منير عبيد. (1990). دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881 (أطروحة دكتوراه). جامعة تونس الأولى. .
- 52- نجوى طوبال. (ماي، 2021). "واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات (1710-1830) -مقارنة إحصائية-". مجلة دراسات وأبحاث، 13(2)، الصفحات 10-22.
- 53- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 25. (بلا تاريخ).
- 54- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 56، 123، 146، 20. (بلا تاريخ).
- 55- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، وثيقة 381. (بلا تاريخ).
- 56- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 1390، الملف 1، الوثيقة 381. (بلا تاريخ).
- 57- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 25. (بلا تاريخ).
- 58- وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 176. (بلا تاريخ).
- 59- وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 20. (بلا تاريخ).
- 60- وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 93. (بلا تاريخ).
- 61- ويليام شالر. (1982). مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816-1824. (إسماعيل العربي، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر. .
- 62- Bachrouh, T. (2012, Décembre). « La Milice Turco-Ottomane De Tunis Yençeri Ocaghi ». Arab historical review for ottoman studies,(45-46), pp. 33-54.
- 63- Boyer, P. (1973). « La révolution dite des "Aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671) ». Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, 13-14, pp. 159-170.



- 64- Colombe, M. (1943). « Contribution à L'Étude De Recrutement De L'Odjaq D'Alger » . Revue Africaine, 87.
- 65- De Haedo, D. (1998). Topographie Et Histoire Générale D'Alger. (Monnereau , & A. Berbrugger, Trads.) Paris: Bouchene.
- 66- De Paradis, V. (1898). Alger Au XVIII^e Siècle. Alger: E. Fagnon.
- 67- Djevad Bey, A. (1882). Etat Militaire Ottoman Depuis La Fondation De L'Empire Jusqu'à Nous Jour (Vol. 1). (G. Macridès, Trad.) Paris: Ernest Leroux.
- 68- Güler, I. (2004). « La question du recrutement des troupes d'Anatolie au service de la Tunisie à l'époque ottomane (XVI^e XVII^e siècle) ». revue Anatolia Moderna, 10, 53-59. Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient.
- 69- Pierre Dan. (1648). Histoire De Barbarie Et De Ses Corsaires (الإصدار) 2ème .(Paris: Pierre Rocolle.
- 70- Rinn, L. (1900). Le Royaume D'Alger Sous Le Dernier Dey. Alger: Typographie Adolphe Jourdan.
- 71- Shaw, T. (1830). Voyage De La Régence D'Alger. Paris: Marlin.

-

-

- قائمة المصادر والمراجع

- 72- إبراهيم حسين جبار. (2017). إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 73- التلمساني محمد بن رقية. (2017). الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها الجنود الكفرة. جيجل: أوراق ثقافية للنشر والتوزيع.
- 74- الخلاصي علي. (2007). الجيش الجزائري في العصر الحديث. الجزائر: دار الحضارة.
- 75- إمام رشاد. (1980). سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 (رسالة دكتوراه في الفلسفة). بيروت: الجامعة الأمريكية.
- 76- إمام رشاد. (2010). التفكير الإصلاحي في تونس. تونس: دار سحنون.
- 77- أحمد توفيق المدني. (1965). حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا. الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.
- 78- الأرقش دلندة، الأرقش عبد الحميد، وابن طاهر جمال. (2003). المغرب العربي الحديث من خلال المصادر. تونس: مركز النشر الجامعي ميدياكوم.
- 79- بن سلامة الطيب. (بلا تاريخ). العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد (مخطوط رقم 18618). تونس: دار الكتب الوطنية.
- 80- بن عثمان خوجة حمدان. (2005). المرأة. (محمد العربي الزبيري، المترجمون) الجزائر: منشورات ANEP.
- 81- بن يوسف الصغير. (1998). المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي (المجلد 1). تونس: المطبعة العصرية.
- 82- بنبلغيث الشيباني. (1955). الجيش التونسي في عهد محمد الصادق. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- 83- بوعلي لطفي. (ديسمبر، 2016). "التحديث العسكري في خطاب حمودة باشا الحسيني". المجلة التونسية للتاريخ العسكري (6)، الصفحات 65-74.



- 84- بوعلي لطفى. (ديسمبر، 2021). "بنية التشكيلات العسكرية المستحدثة في تونس بين 1830 م 1837". المجلة التاريخية التونسية للتاريخ العسكري (11)، الصفحات 49-60.
- 85- جون ب. وولف. (2009). الجزائر وأوروبا 1830-1500. (أبو القاسم سعد الله، المترجمون) الجزائر: عالم المعرفة.
- 86- حسان كشرود. (2007-208). رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830 (مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري.
- 87- حسين جبار إبراهيم. (2017). إيالة تونس في عهد أحمد باشا باي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- 88- حماش خليفة. (1988). العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830 (رسالة ماجستير). مصر: جامعة الاسكندرية.
- 89- حماش خليفة. (مارس، 2003). "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني". مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2(1)، 27-46. جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر.
- 90- حمدان بن عثمان خوجة. (2005). المرأة. (محمد العربي الزبيري، المترجمون) الجزائر: منشورات ANEP.
- 91- حنفي هلايلي. (2007). بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني. عين مليلة: دار الهدى.
- 92- خليفة حماش. (1988). العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1797-1830 (رسالة ماجستير). مصر: جامعة الاسكندرية.
- 93- خليفة حماش. (مارس، 2003). "تجنيد المتطوعين للجيش الجزائري في أقاليم الدولة العثمانية في أواخر العهد العثماني". مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 2(1)، 27-46. جامعة العلوم الإسلامية الأمير عبد القادر.



- 94- دراج محمد. (2012). الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543. الجزائر: الأصالة للنشر والتوزيع.
- 95- دلندة الأرقش، عبد الحميد الأرقش، و جمال بن طاهر. (2003). المغرب العربي الحديث من خلال المصادر. تونس: مركز النشر الجامعي ميدياكوم.
- 96- رشاد الإمام. (2010). التفكير الإصلاحي في تونس. تونس: دار سحنون.
- 97- رشاد الإمام. (1980). سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 (رسالة دكتوراه في الفلسفة). بيروت: الجامعة الأمريكية.
- 98- سلوى هويدي. (2008-2009). أعوان الدولة 1735-1814 (أطروحة دكتوراه). جامعة تونس الأولى.
- 99- السميّراني محجوب. (2017). الجيش التونسي (1831-1881) رافد نهضة وإصلاح. تونس: منشورات سوتيميديا.
- 100- سيدهم فاطمة الزهراء. (2016). علاقة دايات الجزائر بالدولة العثمانية. الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر.
- 101- شالر ويليام. (1982). مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816-1824. (إسماعيل العربي، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر.
- 102- الشريف محمد الهادي. (1999-2000). القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814 (أطروحة دكتوراه). تونس: جامعة تونس الأولى.
- 103- الشيباني بنبلغيث. (1955). الجيش التونسي في عهد محمد الصادق. زغوان: مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.
- 104- الصغير بن يوسف. (1998). المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي (المجلد 1). تونس: المطبعة العصرية.
- 105- طوبال نجوى. (ماي، 2021). "واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات (1710-1830) -مقارنة إحصائية-". مجلة دراسات وأبحاث، 13(2)، الصفحات 10-22.



- 106- الطيب بن سلامة. (بلا تاريخ). العقد المنضد في أخبار مولانا المشير الباشا أحمد (مخطوط رقم 18618). تونس: دار الكتب الوطنية.
- 107- عائشة غطاس. (2007). الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- 108- عبيد منير. (1990). دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881 (أطروحة دكتوراه). جامعة تونس الأولى، .
- 109- علي الخلاصي. (2007). الجيش الجزائري في العصر الحديث. الجزائر: دار الحضارة.
- 110- غطاس عائشة. (2007). الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها. الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.
- 111- فاضل بيات ، و محمد صالح الشريف. (2017). الجزائر في الوثائق العثمانية.. (، المترجمون) الجزائر: دار الوراق للدراسات والنشر.
- 112- فاطمة الزهراء سيدهم. (2016). علاقة دايات الجزائر بالدولة العثمانية. الجزائر: دار كوكب العلوم للنشر.
- 113- كشرود حسان. (2007-208). رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830 (مذكرة ماجستير). قسنطينة: جامعة منتوري.
- 114- لطفي بوعلي. (ديسمبر، 2016). "التحديث العسكري في خطاب حمودة باشا الحسيني". المجلة التونسية للتاريخ العسكري (6)، الصفحات 65-74.
- 115- لطفي بوعلي. (ديسمبر، 2021). "بنية التشكيلات العسكرية المستحدثة في تونس بين 1830 م 1837". المجلة التاريخية التونسية للتاريخ العسكري (11)، الصفحات 49-60.
- 116- محجوب السميرواني. (2017). الجيش التونسي (1831-1881) رافد نهضة وإصلاح. تونس: منشورات سوتيميديا،.
- 117- محمد الهادي الشريف. (1999-2000). القوى العسكرية القارة بتونس وتكاليفها المالية من 1756 إلى 1814 (أطروحة دكتوراه). تونس: جامعة تونس الأولى.



- 118- محمد بن رقية التلمساني. (2017). الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغار عليها الجنود الكفرة. جيجل: أوراق ثقافية للنشر والتوزيع.
- 119- محمد دراج. (2012). الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس 1512-1543. الجزائر: الأصاله للنشر والتوزيع.
- 120- محمد صالح بن مصطفى. (2021). العثمانيون في تونس 1505-1957 (الإصدار 2). تونس: دار نقوش عربية.
- 121- محمد فوزي المستغاني. (2023). بلاط باردو زمن حمودة باشا 1782-1814. تونس: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.
- 122- منير عبيد. (1990). دور وكلاء وقناصل الإيالة التونسية بإستانبول وطرابلس ومالطة على ضوء رسائلهم 1830-1881 (أطروحة دكتوراه). جامعة تونس الأولى، .
- 123- نجوى طوبال. (ماي، 2021). "واقع السلطة وإشكالية الحكم خلال فترة الدايات (1710-1830) -مقارنة إحصائية-". مجلة دراسات وأبحاث، 13(2)، الصفحات 10-22.
- 124- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 381. (بلا تاريخ).
- 125- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 56، 123، 146، 20. (بلا تاريخ).
- 126- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، المجموعة 3190، الملف 1، وثيقة 381. (بلا تاريخ).
- 127- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 1390، الملف 1، الوثيقة 381. (بلا تاريخ).
- 128- وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، الملف 1، الوثيقة 25. (بلا تاريخ).
- 129- وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 176. (بلا تاريخ).
- 130- وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 20. (بلا تاريخ).
- 131- وثائق مكتبة الوطنية الجزائرية، مجموعة 3190، ملف 1، وثيقة 93. (بلا تاريخ).
- 132- ويليام شالر. (1982). مذكرات ويليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816-1824. (إسماعيل العربي، المترجمون) الجزائر: الشركة الوطنية للنشر،.



- 133- Bachrouch, T. (2012, Décembre). « La Milice Turco-Ottomane De Tunis Yençeri Ocaghi ». Arab historical review for ottoman studies,(45-46), pp. 33-54.
- 134- Boyer, P. (1973). « La révolution dite des "Aghas" dans la régence d'Alger (1659-1671) ». Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, 13-14, pp. 159-170.
- 135- Colombe, M. (1943). « Contribution à L'Étude De Recrutement De L'Odjaq D'Alger » . Revue Africaine, 87.
- 136- De Haedo, D. (1998). Topographie Et Histoire Générale D'Alger. (Monnereau , & A. Berbrugger, Trads.) Paris: Bouchene.
- 137- De Paradis, V. (1898). Alger Au XVIII^e Siècle. Alger: E. Fagnon.
- 138- Djevad Bey, A. (1882). Etat Militaire Ottoman Depuis La Fondation De L'Empire Jusqu'à Nous Jour (Vol. 1). (G. Macridès, Trad.) Paris: Ernest Leroux.
- 139- Güler, I. (2004). « La question du recrutement des troupes d'Anatolie au service de la Tunisie à l'époque ottomane (XVI^e XVII^e siècle) ». revue Anatolia Moderna, 10, 53-59. Paris: Librairie d'Amérique et d'Orient.
- 140- Pierre Dan. (1648). Histoire De Barbarie Et De Ses Corsaires (الإصدار 2)ème. (Paris: Pierre Rocolé.
- 141- Rinn, L. (1900). Le Royaume D'Alger Sous Le Dernier Dey. Alger: Typographie Adolphe Jourdan.
- 142- Shaw, T. (1830). Voyage De La Régence D'Alger. Paris: Marlin.